

على الخلاف

«... وقد وقّر واستقر في عقيدة المحكمة، ان سيادة مصر على جزيرتي تيران وصنافير مقطوع بها، وان دخول الجزيرتين ضمن الأراضي المصرية ما انفك راجحاً راجحاً يسمو إلى اليقين... وان الحكومة لم تقدم ثمة وثيقة أو أي شيء آخر يغير أو يملك من هذا الأمر». العبارة التي نطق بها رئيس المحكمة الإدارية العليا أحمد الشاذلي، أمس، كانت كفيلاً بإشمال قاعة مجلس الدولة، بالهتافات والزغاريد، بعد ساعات طويلة من الترقب، سبقت انعقاد الجلسة الحاسمة للنظر بالطعن المقدم من جانب الحكومة المصرية ضد قرار قضائي سابق، قضى بإلغاء اتفاقية الحدود البحرية بين مصر والسعودية، والمعروفة إعلامياً باسم «اتفاقية تيران وصنافير».

الحكم القضائي، والذي جاء في نحو 60 صفحة، اجابت فيه المحكمة الإدارية العليا عن كل الاسئلة والدفعات التي ابدت خلال جلسات الطعن، منهية بذلك معركة قضائية خاضتها «الحملة الشعبية للدفاع عن تيران وصنافير». استغرقت 235 يوماً، منذ بدء النظر في أولى الدعاوى المقدمة لإبطال الاتفاقية ووقف تنفيذها في 27 أيار عام 2016. ويأتي قرار المحكمة الإدارية العليا، التي عقدت جلساتها في ظل إجراءات أمنية مشددة شملت منع الصحفيين والشخصيات العامة من دخول مقر مجلس الدولة، ليغلق الباب أمام إجراءات التقاضي الأخرى، التي يُمكن أن تلجا إليها الحكومة المصرية، برغم تلويحها بإمكانية اللجوء إلى المحكمة الدستورية، التي يرى معظم فقهاء القانون الدستوري أنها ليست محكمة اختصاص في هذا النوع من المنازعات (في ما عدا حالة واحدة مرتبطة بتناقض حكم يوم أمس مع حكم سابق صادر عن محكمة أخرى). ومهما يكن الإجراء الذي ستواجه فيه الحكومة المصرية الصفة القضائية التي تلقاها أمس، فإن ما جرى يملك تحولا جذريا في المعركة المفتوحة بين نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي ومعارضيه، الذين كادوا ينسون فرحة الانتصارات، بعد سلسلة الانتكاسات التي تكبدوها خلال الأعوام الثلاثة الماضية

9 قضي الأمر... هزيمة أولى للسياسي

القاهرة - الاخبار

المحكمة الإدارية العليا أغلقت، يوم أمس، باب القضاء «بالضبة والمفتاح» أمام المناورات التي انتهجها نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي لإضفاء الطابع القانوني على اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، والتي تم توقيعها خلال الزيارة الملكية التي قام بها سلمان بن عبد العزيز للقاهرة في نيسان عام 2016. وبرفض الطعن الذي تقدمت به الحكومة المصرية على قرار المحكمة الإدارية، وبالتالي تأييد حكم القضاء الإداري ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، والتأكيد، تبعاً لذلك، على سيادة مصر على جزيرتي تيران وصنافير، يكون معسكر «ثورة 25 يناير» قد حقق أول انتصار فعلي على نظام السيسي، في الحرب اللامتكافئة المعلنة ضده من قبل أجهزة النظام السياسي، بما رافق ذلك من تضيق الخناق على المجال

العام، الحزبي والإعلامي، والزج بمئات الناشطين المطالبين بالحرية والديموقراطية في السجون. الأجوأ الاحتفالية التي تفجرت داخل قاعة المحكمة، وخارج مبناها، في حي الدقي القاهري، وسيول التفريدات والتدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي، أتت لتعبر عن شعور بفرحة ندر أن انتابت المعسكر الثوري، منذ الثالث من تموز عام 2013، حين أفضى تقاطع المصالح النادر، بين الثوار والعسكر والفلول، إلى إسقاط الفاشية الدينية المثلة بحكم «الإخوان المسلمين»، بما أسس لفاشية عسكرية، سعت، منذ اللحظة الأولى، إلى الانتقال بمصر إلى نيوليبرالية عسكرية، تكاد تكون الأولى من نوعها في العالم العربي، قوامها استحواد المؤسسة العسكرية على كامل مفاصل الاقتصاد الوطني، ويديرها رئيس برزي مدني ذي خلفية عسكرية... لا بل استخبارية!

لا يمكن الفصل بين قضية تيران

وصنافير عن ذلك التوجه الذي سعى إليه عبد الفتاح السيسي، ذلك أن التحولات التي قادها الجنرال الحاصل على رتبة مشير، افتقرت إلى عنصر جوهرى، وهو وجود اقتصاد قوي، أو على الأقل بنية اقتصادية قابلة للتطوير، بالمفهوم الرأسمالي، وبالحد الأدنى من الشكليات «الديموقراطية» التجميلية، التي من شأنها حفظ ماء وجه النظام الحاكم.

تجاهل السياسي كل ذلك، فسلك طريقاً خطيراً، وأنتهج سياسات متخبطة، استغل فيها تفويضاً شعبياً غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث - لم ينلته حتى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ذروة صعوده - لخلق المجال العام بسلسلة قوانين؛ كان أبرزها قانون النظار السيى الصيت، واستكملها بتشكيل مجلس نيابي فصلته الأجهزة الأمنية على مقاسه، وحجم أي دور آخر، حتى لجهاز الدولة البروقراطي، على سبيلته، حتى صارت البلاد تدار بكلمة واحدة من مدير مكتبه عباس كامل، من دون خطة واضحة، وصار الخطاب السياسي قاصراً على هلوسات «الدروشة» المصطنعة، و«العسكرة» الفظة، التي دفعت الرئيس/ المشير ذات يوم إلى مقاربة قضية حساسة على غرار تيران وصنافير بعبارات من قبيل «أنا أمي قالت لي ما تبصش لى في إيد الناس» و«مش عايز كلام تاني في موضوع الجزيرتين».

في ظل هذا التخبط، لم يكن أمام السياسي سوى طريق واحد يسلكه لتجنب الفشل، أو بعبارة أكثر دقة، تأخير الكارثة، وهو المساعدات الخليجية التي أغرقته بها دول مثل السعودية والإمارات، كاستثمار إقليمى في حليف «سنى» محتمل، من خارج مجرّة مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما في ظل المواجهة المفتوحة بين الخليجين وإيران في بؤر عدة ملتبّهة، مثل سوريا واليمن. لكن «الشيخ الخليجي» الذي مُنح

السياسي: نحو تعديل حكومي

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي اعتماده إجراء تعديل وزاري وشيك، وسط تكهنات بأن يشمل التعديل رئيس الحكومة المهندس شريف إسماعيل.

وأضاف السياسي في خلال حوار مع رؤساء تحرير الصحف القومية، يُنشر على أجزاء، أنه بحلول 30 أيار/مايو 2018، وهو موعد انتهاء مدته الرئاسية الأولى، سيكون هناك مشروعات كبيرة قد تم الانتهاء منها... (إضافة) إلى استعادة الأموال التي تم إنفاقها في المشروعات الضخمة»، قائلاً: «أقسم بالله إن ما يتم على أرض مصر كان يصعب إتمامه في 30 عاماً، فما نجزه يتم بإمكانات مصر، واعتمادها على الذات مع الاحتفاظ بالكرامة الوطنية». ووعده السياسي بضبط الأسعار وخفض سعر الدولار أمام الجنيه خلال الأشهر الستة المقبلة.



الجنود المجهولون... أن لهم أن يفرحوا

القاهرة - محمد الخولي

روح يناير كانت تنمشي في شوارع القاهرة أمس. تلك الروح التي غابت طويلاً، عادت من شارع مراد في محافظة الجيزة (جنوب القاهرة الكبرى)، حيث مقر محكمة مجلس الدولة، لتنتشر في أرجاء مصر كلها.

مع فرحة الحكم بمصرية جزيرتي تيران وصنافير، كان الشباب يهتفون لمن قادوا المعركة، وكانوا في أول الصفوف، كالمحامي خالد علي، رئيس هيئة الدفاع عن الجزيرتين، وكذلك المحامي مالك عدلي، الذي قبض عليه لأشهر، وهو أيضاً أحد أعضاء فريق الدفاع عن القضية. هتف الشباب باسميهما وباسم باقي المتهمين، وهتفوا لكل الشباب الذين قبض عليهم في المعركة منذ بدايتها، في نيسان (أبريل) الماضي، حتى

نهايتها أمس. غير أن هناك جنوداً مجهولين، كانوا بالفعل أبطال تلك المعركة، خاضوها بشرف رغم كل القيود، والضغط التي مورست عليهم، بل إن أحدهم عرض نفسه لاحتمال ترك منصبه كرئيس تحرير إصدار صحافي قومي.

بخلاف كل رؤساء تحرير الصحف القومية، بل الصحف الخاصة أيضاً، فإن علاء العطار، رئيس تحرير مجلة «الأهرام العربي»، أحد إصدارات مؤسسة «الأهرام» القومية، خاض معركة طويلة لإثبات مصرية الجزيرتين. فعل ذلك رغم موقف الدولة الرسمي المؤكّد أنهما سعوديتان، ورغم موقف رئيس تحرير جريدة «الأهرام» اليومية، محمد عبد الهادي علام، الذي كتب افتتاحية يوم 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2015 بعنوان: «وعادت الوديعة إلى أهلها»، يدافع

فيها عن موقف الدولة في تسليم الجزيرتين إلى المملكة العربية السعودية.

كان علاء فارساً حقيقياً، خاض معركة مهنية قوية، مع الحكم الأول بمصرية الجزيرتين، جاء عنوان «الأهرام العربي»، «الحكم عنوان الحقيقة... مصرية بحكم الشعب». وفي العدد الأخير، نشر وثائق تؤكد مصرية الجزيرتين، ولعلها فعلت ذلك، بينما باقي الصحف كانت تسير في ركب الرئيس والحكومة.

وعلى صفحته على فابسبوك، نشر علاء العطار صوراً لفريق العمل في «الأهرام العربي»، وهم يوزعون «الشربات» فرحاً وابتهاجاً بالحكم. وعلى صفحته أيضاً، استقبل عبارات التهنية، والمباركة على الحكم، ووصفه بعضهم «بالمستبجع» أو «المستغني» كون

للسيسي «على بياض» أيام الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز لم يعد كذلك في ظل خليفته الملك سلمان، وخصوصاً بعد بروز الطموحات الجامحة إلى حد الجنون لولي ولي العهد محمد بن سلمان، ودخول المملكة النفطية في أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، فرضت على الأسرة المالكة الاستغناء عن فكرة «الدعم بالمجان»، وطلب الأثمان السياسية لكل بترودولار يخرج من خزينتها إلى مصر، ولم تعد بالتالي عبارات مثل «كبير العرب» كافية لصدور أمر ملكي «بعدم مصر الشقيقة» بالمليارات. من بين تلك الأثمان، كان طلب



معركته على مصرية الجزيرتين قد تكون تذكرة إنهاء رئاسته لتحرير مجلة «الأهرام العربي». وأسس أيضاً، تم الاحتفاء بالصحافي إبراهيم عيسى، رئيس تحرير جريدة «المقال»، الذي كان معارضاً شرساً لاتفاقية تيران وصنافير منذ اليوم الأول، وكان مدافعاً قويا وصلباً عن مصريتهما. وتعدّ الصحافية في «المقال» رنا ممدوح أحد أسباب الحكم ببطلان الاتفاقية، إذ استعانت المحكمة في حكمها الأول بما أوردته ممدوح من معلومات في مقال نشرته في «المقال». وكانت هذه المرة الأولى التي تستعين فيها محكمة مجلس الدولة بمقال صحافي، في حيثيات حكمها.